المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:06، العدد:02 (2022)، ص523-535

# السياسة الفرنسية في مواجهة نشاط الحركة الوطنية الجزائرية
# الأمرية 07 مارس 1944م أنموذجا

# French politics in the face of the activity of the Algerian national movement
# The order of 07 March 1944 as a model

عبد العزيز راجعي
جامعة خنشلة (الجزائر)
radjai.abdelaziz@univ-khenchela.dz

**معلومات المقال**

**تاريخ الارسال:**
2022/09/18
**تاريخ القبول:**
2022/11/17

**الكلمات المفتاحية:**
- ✓ السياسة الفرنسية
- ✓ الحركة الوطنية الجزائرية
- ✓ مشروع حق المواطنة
- ✓ الأهالي الجزائريين

**الملخص:**

تغير أسلوب المقاومة الجزائرية للمستعمر الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى، بعدما تبلور الوعي الوطني ونمت الروح الوطنية وتطورت لدى الجزائريين مطلع القرن 20م، فاعتبرت هذه الفترة بمثابة مرحلة انتقالية عرفت أسلوبا جديدا في نضالهم ضد المستعمر الفرنسي تجاوز نضالهم التقليدي المتمثل في المقاومة الشعبية سواء من حيث طبيعة الفكرة أو من حيث الوسيلة؛ وحل محله النضال السياسي بقيادة الحركة الوطنية الجزائرية التي ارتبط ظهورها بجملة من العوامل الداخلية وأخرى خارجية. في المقابل غيرت السلطة الفرنسية سياستها في مواجهة الجزائريين تماشيا مع الوضع الجديد، فاتبعت في ذلك سياسة الإغراء من خلال طرحها لمشاريع مختلفة ومتعددة غلب عليها الطابع الإصلاحي كونها تهدف إلى إرضاء الأهالي والحد من نشاط الحركة الوطنية الجزائرية. فكانت البداية مع إصلاحات 04 فيفري 1919م ثم مشروع بلوم– فيوليت 1936م نتيجة الظروف العامة قبل وبعد الحرب العالمية الأولى. أما بعد الحرب العالمية الثانية وفي نفس السياق ظهرت مشاريع اصلاحية أخرى، ونخص بالذكر أمرية 07 مارس 1944م أو بما يسمى مشروع حق المواطنة، الذي أبان على مدى تطور النشاط السياسي للحركة الوطنية الجزائرية وتراجع السياسة الفرنسية.

**Article info**

**Received:**
18/09/2022
**Accepted:**
17/11/2022

**Key words:**
- ✓ French politics
- ✓ Algerian National Movement
- ✓ Project Citizenship Right
- ✓ Lindigenous of Algeria

**Abstract :**

The style of the Algerian resistance to the French colonizer changed after the First World War, after the national consciousness crystallized and the national spirit grew and developed among the Algerians at the beginning of the 20 the century. It was as transition period found a new way in its struggle against the French colonizer that it transcend their traditional struggle which is the popular resistance Either in terms of the nature of the idea or in terms of the means; It was replaced by the political struggle led by the Algerian national movement, whose emergence was linked to a number of internal and external factors. On the other hand, the French authority changed its policy against the Algerians in line with the new situation. It followed the policy of temptation by offering various and multiple projects that were predominantly reformist, as they aimed to satisfy the people and limit the activity of the Algerian national movement. The beginning was with the reforms of 04February 1919, then the Bloom-Violet project in 1936 AD as a result of the general conditions before and after the First World War. After World War II, in the same context, other reform projects appeared, especially the order of 07 March 1944, or the so-called citizenship right project, which showed the extent of the development of the political activity of the Algerian national movement and the decline of French policy.

**مقدمة**

بدأت بوادر العمل السياسي في الجزائر مطلع القرن العشرين الميلادي، في شكل جمعيات ونوادي وشخصيات قدمت عرائض ومطالب تعكس اهتمامات الجزائريين وترفض وتندد بالسياسة الاستعمارية. ثم ظهرت الحركة الوطنية الجزائرية في شكل أحزاب لها اتجاهات سياسية واصلاحية وأخرى إدماجيه بعد الحرب العالمية الأولى؛ اعتمدت النضال السياسي وفق التطورات الحاصلة في السياسة الاستعمارية للدفاع عن مصالح الجزائريين، وقد شهد مسار نشاطها تحولات وتطورات عديدة بفضل قياديها من الشخصيات والزعامات وطنية.

إن مسألة نمو الوعي الوطني وتشكل الحركة الوطنية الجزائرية لم يكن في صالح السلطة الفرنسية إن لم يكن تهديدا وعائقا أمام تحقيق أهدافها الاستعمارية في الجزائر. فمع بداية القرن 20م بدأت الإدارة الفرنسية في مواجهة نشاط الحركة من خلال سياستها ذات الطابع الإغرائي والقائمة على إصدار مجموعة من الإصلاحات في شكل مشاريع سياسية، وهنا تكمن أهمية الموضوع في التعرف على حقيقة هذه المشاريع.

لقد سعت فرنسا من خلال هذه المشاريع إلى استدراج قادة وزعماء الحركة وكسب ولائهم من جهة، ومن جهة ثانية إبراز حسن النية في العمل على تحسين وضع الأهالي، سياسيا واجتماعيا. ولهذه تباينت المشاريع فيما بينها سواء من حيث طبيعتها أو محتواها بتباين الأوضاع والظروف التي أحاطت بها.

بدأت سياسة الإصلاح والإغراء الفرنسية في هذا السياق، عندما أصدرت قانون 04 فيفري 1919م بهدف إرضاء الجزائريين عرفان لهم لما قدموه لفرنسا من مجهود اقتصادي وآخر حربي، وقد جاء هذا القانون لذر الرماد في العيون ليس إلا؛ فقد نص على منح الجنسية الفرنسية للجزائريين وفق شروط تعجيزية، ومنح حق تمثيل الأهالي غير المواطنين في المجالس الاستشارية ولم يغير شيء في التمثيل بالمجالس البلدية، أما مشروع مشروع بلوم- فيوليت عام 1936م، فجاء بهدف إضفاء الصفة القانونية للأهالي الجزائريين (مسألة التجنيس)، وكان هذا محل ترحيب واهتمام من طرف الأهالي وبعض قادة الحركة الوطنية الجزائرية لاسيما بعد مجيء الجبهة الشعبية للحكم في السنة ذاتها. لكن هذا المشروع قبر عام 1938م بعد جهود مضنية من طرف المعمرين الفرنسيين الرافضين له.

وفي ظل تغيرات جديدة سياسية وعسكرية وأخرى اقتصادية واجتماعية بداية الحرب العالمية الثانية وفي إطار السياسة ذاتها؛ أصدرت السلطات الفرنسية مشروعا آخر عرف بأمرية ديغول بتاريخ: 07 مارس 1944م. **فما محتوى وطبيعة هذه الأمر؟ وإذا كان الهدف منه هو احتواء الحركة الوطنية ونشاطها؛ فهل تم لفرنسا ذلك؟ وكيف كان رد مختلف التيارات الوطنية للحركة على ذلك؟**

**1.الوضع السياسي قبيل عام 1944م**

بقيام الحرب العالمية الثانية، يكون العهد الذي قبلها بمثابة نهاية سياسة التودد والتقرب من الإدارة الفرنسية من أجل الحقوق المشروطة بالفرنسة. بل هي نهاية الأفكار التي صقلها ووجهها الذل والهوان، لتحي من جديد

وتتفطن إلى قاعدة "**الحقوق تؤخذ ولا تعطى**" وأن سعادة الشعوب لا تحقق بدون حرية، وهو الواقع الذي فرضه الاستدمار الفرنسي على الشعب الجزائري.

تأتي الحرب وقد دب الضعف في المستعمر من جهة، وتأتي وقد وجد فيها المستعمر فرصة ذهبية من جهة ثانية، لحل جميع الأحزاب السياسية وتضييق الخناق على الشعب ودحر كل نشاط وطني (عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، 2008، ص189).

إن الحديث عن الحرب العالمية الثانية، كأنه الحديث عن تاريخٍ يعيد نفسه. ففي هذا السياق تبنت فرنسا نفس السياسة تقريبا مع الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى، باعتبارها خلفية اقتصادية وبشرية في كسب هذه الحرب خاصة وأنها تعاني الضعف؛ فلا حكومة قوية ولا جيش على أتم الاستعداد معنويا، ناهيك عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الهشة (أبو القاسم سعد الله، 1992، ص194).

وبما أن الحرب طرفاها ألمانيا وفرنسا، فإن الكثير من الجزائريين تفاءلوا بها أملا في تحقيق بعض المطالب الوطنية وفي انتصار ألمانيا عدوة فرنسا فعدو العدو صديق. غير أن فرنسا واجهت الروح العدائية لدى هؤلاء الجزائريين ولا سيما الشباب، وبدل أن تتجاوب عمليًا مع مطالبهم لجأت كعادتها إلى تحريك الفئة الموالية لها من الجزائريين (محمد الطيب العلوي، ص194). حيث انضم المجندون الجزائريون إلى وحداتهم دون حادث يذكر، بينما تطوعت النخبة والنواب وقدماء المحاربين، وأعلن الموظفون الرسميون تأييدهم لفرنسا، بينما تطوع "**فرحات عباس**" كصيدلي احتياطي (أبو القاسم سعد الله، 1992، ص ص174-175). أما "**مصالي الحاج**" فقد عبر عن موقفه بعد أن تم إطلاق سراحه بداية عام 1939م (أحمد الخطيب، 1985، ص243)، الرافض لسياسة التجنيد الإجبارية في الحرب والتعاون مع الإدارة الفرنسية ضد الألمان (محمد الطيب العلوي، ص214). ونتيجة لهذا قامت الإدارة الفرنسية بحل حزب الشعب الجزائري في 27 أوت 1939م واعيد اعتقاله إلى غاية وقف إطلاق النار عام 1940م (فرحات عباس، 2007، ص ص 128-129)، أين وجهت له تهمة المساس بأمن فرنسا بتاريخ: 17 مارس 1941م، وصدر في حقه حكما يقضي بسجنه لمدة 16 عاما مع الأعمال الشاقة بسجن الحراش (Benjamin STORA, p44).

أما فيما يخص جمعية العلماء المسلمين ونتيجة لنشاطها التوعوي الذي شكل خطرا على اللغة الفرنسية والديانة المسيحية والوجود الاستعماري في نظر الإدارة الاستعمارية؛ قامت بالتضييق على نشاطات الجمعية واعتقال بعض أعضائها كـ "**البشير الإبراهيمي**"، وفرض الإقامة الجبرية على "**ابن باديس**" عام 1939م، ووقف صدور مجلة الشهاب (عبد الرحمن بن العقون، 1984، ص223).

وفيما يخص موقف الشيوعيين الجزائريون فقد أيد حزبهم فرنسا بمجرد اندلاع الحرب لوقوفها ضد دول المحور أو ضد النازية، غير أن الأمور تغيرت بعد احتلال ألمانيا لفرنسا، حيث حل الحزب وزجت الحكومة الفرنسية بمناضليه في السجون، لارتباطهم بالحزب الفرنسي الذي أعلن مواجهة النازية (محمد الطيب العلوي، ص214).

وحسب العقاد فإن فرنسا اغتنمت قيام هذه الحرب ووجدت فيها الفرصة حتى تمارس قمعها السياسي ضد الأحزاب السياسية الوطنية وزعمائها. حتى أن حكومة المار يشال "**بيتان**" بعد توليها الحكم على إثر توقيع الهدنة في جوان 1940م مع القوات الألمانية؛ قد اتخذت حماية إمبراطوريتها مبررًا لوجودها. ولهذا اعتبر المستوطنين عهد حكومة فيشي بالعصر الذهبي، لأنها قامت بإبعاد اليهود والأهالي عن أي نشاط سياسي استجابة للأفكار النازية.

في المقابل، انتاب الأمل الوطنيين الجزائريين عندما أصدر معسكر الحلفاء الميثاق الأطلسي، الذي أقر بوجوب حق الشعوب في تقرير مصيرها. فلم يلبث الحلفاء النزول بالجزائر بتاريخ: 11نوفمبر 1942م، حتى بادر الزعماء الوطنيين بالاتصال بهم (العقاد صلاح، 1993، ص ص304-305).

كان لبداية الحرب العالمية الثانية أثر كبير في بداية تغيير الفعل والقول والمعتقد، أواخر ربيع 1940م، عندما انهزمت فرنسا أمام القوات الألمانية ولم تصمد أكثر من خمسة أسابيع، وهو الحدث الذي جعل من فرنسا مجرد دولة عادية تنتصر تارة وتنهزم تارة أخرى (مصطفى سعداوي، 2009، ص21) وأعجب الجزائريون بنصر ألمانيا، واعتقدوا أنها محررة الشعوب من خلال دعايتها عبر إذاعة برلين ومبادئها حول حرية شعوب العالم (عمر بوداود، 2007، ص28).

**2. نزول الحلفاء وأثره على تطور الحركة الوطنية**

أدى ظهور الاضطهاد السياسي والتدهور الاقتصادي بعد مجيء حكومة فيشي، وانقسام المستوطنين وتنامي قوة لجنة فرنسا الحرة وكذا ظهور فكرة الميثاق الأطلسي، إلى تبني مواقف جديدة للحركة الوطنية ولا سيما "**فرحات عباس**" في ظل الفراغ السياسي الذي تركه غياب "**ابن باديس**" و"**مصالي الحاج**" و"**الابراهيمي**" و"**ابن جلول**" (أبو القاسم سعد الله، 1986، ص2017)، حيث بادر في أفريل 1941م إلى إرسال مذكرة للمارشال "**بيتان**"، مبينا فيها مجمل المشاكل التي تعيشها الجزائر وبعض المقترحات الإصلاحية، غير أنها لم تلقى تجاوبا لدى الحكومة الفرنسية.

عاود "**فرحات عباس**" نشاطه السياسي بعد نزول الحلفاء بالجزائر في 08 نوفمبر 1942م، حيث اجتمع مع ممثلي الأحزاب السياسية والنواب لمناقشة الوضع الجديد، كما اتصل بممثل الرئيس "روزفلت" المدني "روبيت مورفي" وتباحث معه المسألة الجزائرية (فرحات عباس، 2007، ص169).

لقد كان لنزول الحلفاء بالجزائر آثار عدة، حيث تغيرت نفسية الجزائريين، وعمل على بلورة موقف موحد حول طبيعة الشروط التي يدخل بها الجزائريين في الحرب إلى جانب الحلفاء، فكانت لـ "فرحات عباس" نقاشات عدة مع قادة حزب الشعب الجزائري وممثلي جمعية العلماء المسلمين وعدد من المنتخبين، قدم بعدها –فرحات عباس– باسم ممثلي الجزائريين الأهليين، مذكرة إلى الحلفاء يوم 20 ديسمبر 1942م، تضمنت المطالبة بدستور سياسي واقتصادي واجتماعي جديد للجزائر، مقابل مشاركة الجزائريين في الحرب إلى جانب فرنسا. لكن الحلفاء

رفضوا استلام هذه المذكرة وطالبوا بإعادة صياغتها وتوجيهها إلى السلطات الفرنسية بالجزائر، وهو ما قام به "**فرحات عباس**" وكان جواب "**جيرو**" عليها مبهما (فرحات عباس، 2007، ص169).

اجتمع الوطنيين للمرة الثالثة يوم 03 فيفري 1943م، بحضور النواب، الدكتور "**تامزالي**"، "غرسي أحمد"، "**قاضي عبد القادر**"، "**ابن جلول**"، وممثل حزب الشعب "**عسل**" والشيخ "**التبسي**" و"**خير الدين**" و"**توفيق المدني**" عن جمعية العلماء المسلمين، وكذا رئيس جمعية الطلبة "**محمد الهادي جمام**" إضافة إلى "**فرحات عباس**" والدكتور "**سعدان**" النائب العمالي (عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، 2008، ص ص253-254 )، وتوصلوا إلى ضرورة حمل الفرنسيين على اتخاذ موقف واضح بشأن مطالبهم، بعدها يتم الاتفاق على لائحة مطلبية تقدم للسلطات الفرنسية على شكل ميثاق باسم الشعب الجزائري، من جهة أخرى، كلف "**فرحات عباس**" بكتابة ديباجة البيان على حسب ما اتفق عليه، لخص فيها حصيلة 113 عاما من الاحتلال الفرنسي للجزائر، مبينا ومفصلا أسباب المشكل الجزائري وملابساته وموضحا مطالب الوطنين، التي تم فيها الاشارة إلى وضعية الطبقة العاملة، حيث طالبوا بإلغاء الملكية الاقطاعية وتجسيد إصلاح زراعي يضمن رفاهية الطبقة الفلاحية (ClaudeCOLLOT, 1981, p155-164 ).

سلم هذا البيان إلى الحاكم العام في الجزائر مارسيل "**بيريتون**"، وإلى ممثلي الحلفاء في الجزائر، وكذا الجنرال "ديغول"، كما سلمت نسخة إلى حاكم مصر "**فاروق**"، تظاهر "**بيريتون**" في البداية بقبول البيان، وربحا للوقت ألف لجنة للإصلاح، مطالبا في وقت نفسه الوطنيين الجزائريين تقديم مسودة مطالب واضحة، حيث عاد "**فرحات عباس**" واجتمع برفاقه لأجل تحرير ملحقا للبيان يوضح فيه مطالبهم، وقد جرى تقديمه للإدارة الفرنسية يوم 26 ماي 1943م، وقد تضمن قسمين من المطالب:

**القسم الأول:** إصلاحات آجلة تجسد بعد نهاية الحرب، وجاء فيها انها وفي نهاية الحرب تصبح الجزائر دولة مستقلة لها دستورها الخاص، يضعه مجلس تأسيسي منتخب من قبل عامة الجزائريين.

أما **القسم الثاني:** فيشمل الإصلاحات العاجلة التي تتوزع على الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأهمها:

- إشراك الجزائريين في إدارة حكمهم.
- تحويل الولاية العامية إلى حكومة جزائرية تتألف من وزراء مسلمين وفرنسيين.
- تمثيل الجزائريين المسلمين في كل الهيئات والمجالس المنتخبة ودخول المسلمين لكل الوظائف العمومية وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية وتحقيق المساواة بين جميع الجزائريين (فرحات عباس، 2007، ص ص 137-138).

ونظير هذا قدم "**بيريتون**" إجابة على مطالب البيان في شكل وعودا غير سياسية، تمثلت في إصلاحات لتحسين أوضاع الأهالي. غير أن فرنسا نظرت إلى هذا التحرك من جانب الوطنيين خطرا عليها، فأقدمت على تنحية "بروتون" في شهر جوان 1943م، وباستبداله بالجنرال "**كاترو**"، الذي رفض مطالب البيان وهدد واضعيه،

وأعرب عن إصراره على بقاء الجزائر فرنسية، وفي هذا السياق قام بحل المجالس المالية واعتقل "**فرحات عباس**" و"**عبد القادر السايح**"، ليطلق سراحهما فيما بعد نتيجة الضغط (يحيى بوعزيز، ص96)، في ظل الحديث عن إصلاحات فرنسية لصالح الجزائريين.

وبالتالي يمكن اختصار موقف السلطة الفرنسية من بيان الشعب الجزائري فيفري 1943م، من خلال إصدار مشروع حق المواطنة بتاريخ: 07 مارس 1944م من طرف الجنرال ديغول.

### 3. صدور مشروع حق المواطنة 7مارس1944م

#### 1.3.نص المشروع وتحليله

بعد الأحداث السياسية الجارية في الجزائر وتخوف الإدارة الفرنسية من نشاط الحركة الوطنية ورفض الجنرال "**كاترو**" الالتزام بالتعهدات السابقة ونتيجة لموقفه؛ قاطع النواب المسلمون الجلسة الاستثنائية التي دعت إليها الهيئات المالية يوم 23 سبتمبر 1943م تمسكا بالبيان السابق، وعليه قام "**كاترو**" بحل قسم النواب المسلمين واعتقال "**عبد القادر السايح**" و"**فرحات عباس**" (يحيى بوعزيز، 1983، ص108)، وعمل بعد ذلك على إعداد إصلاحات لتهدئة الرأي العام الجزائري، فأعد مجموعة إجراءات أعلنها "**ديغول**" نفسه بقسنطينة والتي كانت أشبه ببرنامج "**فيوليت**" السابق ووعد المسلمين بجملة من الإصلاحات بصفتهم فرنسيين وبلادهم جزء من فرنسا (أحمد توفيق المدني، ص176).

أعلنت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني برئاسة الجنرال "**ديغول**" عن نص المشروع في مارس1944م الذي منح بعض الجزائريين حق المواطنة الفرنسية وتضمن المواد التالية:

- **المـادة (01)**: سيتمتع الفرنسيون المسلمون في الجزائر بجميع الحقوق وسيكون عليهم الوجبات التي للفرنسيين غير المسلمين، وكل الوظائف الرسمية سواء كانت مدنية أو عسكرية ستكون مفتوحة لهم.

- **المـادة (02)**: أن الجزائريين والفرنسيين متساوين أمام القانون وأن القوانين الاستثنائية قد ألغيت وأن المسلمين سيخضعون للتشريع الإسلامي في الأحكام (أبو القاسم سعد الله، 2015، ص220). وهذا ما يتناقض بشكل واضح مع قانون "**سناتوس كونسلت**" لعام 1865م الذي كان يشترط على الجزائريين التخلي عن قانون الأحوال الشخصية المستوحى من الشريعة الإسلامية نظير حصولهم على المواطنة الفرنسية الأمر الذي أدى إلى فشله.

- **المـادة (03)**: منح حق المواطنة الفرنسية لستة عشرة فئة من الجزائريين مع عدم تخليهم عن قانون الأحوال الشخصية، وبناء عليه يتم منح الجنسية الفرنسية والمواطنة لصالح ستين ألف جزائري من بينهم قدماء الجيش الفرنسي، والحاملون لشهادات الفرنسية والموظفين القدماء، والأعضاء القدماء للغرف التجارة والفلاحة والباشاوات والأغوات والقياد وأصحاب الأوسمة الشرفية الفرنسية (جمال خرشي، 2009، ص431).

- **المادة (04)**: نص هذا البند أن هناك جزائريون آخرون سيحصلون على الجنسية الفرنسية وأن المجلس التأسيسي الفرنسي سوف يضع الإجراءات الضرورية لهؤلاء (أبو القاسم سعد الله، 2015، ص220) ، ومن بينهم

كل فرنسي مسلم بلغ 21 سنة له الحق في الانتخابات كما ورد في قانون 9 فيفيري 1919م رفع عدد المسلمين في المجالس المحلية البلدية والمجالس العامة والمجالس المالية من 3/1 إلى 5/2، حيث يمكن لهم الانتخاب في الدائرة الانتخابية الخاصة بهم والباقي للفرنسيين (طاعة سعد، 2012، ص38)، ويقضي الإصلاح الجديد تجنيس من 50 إلى 70 ألف جزائري مع بقائهم على حالتهم الإسلامية وهذا سوف يمنح لهم حق المشاركة في الانتخابات للبرلمان الفرنسي بقسمة غرفة النواب ومجلس الشيوخ، كما يسمح لهم بالمشاركة في إدارة الحكومة العامة بالجزائر وهذا القرار وسع القاعدة الانتخابية الجزائرية ولكن قيدها بعد تجاوز عدد الجزائريين في المجالس المحلية خمسي الأعضاء، بالإضافة إلا أن هذا القرار ساوى بين الجزائريين والفرنسيين في الرواتب الجندية والمنح العائلية للجنود، والاستفادة من قوانين الضمان الاجتماعي.

- **المادة (05):** للفرنسيين الحق في المجالس الجزائرية بدون تميز ومهما كانت الدائرة الانتخابية التي ينتمون إليها ولا يخضعون إلا للشروط العادية (أبو القاسم سعد الله، 2015، ص435).

- **المادة (06):** منطقة الصحراء وبلاد ميزاب لم يتغير وضعها شيء وستضل كما كانت في الماضي تخضع للحكم العسكري مباشرة (جمال خرشي، 2009، ص431).

- **المادة (07):** ستصدر الجنة الفرنسية للتحرير الوطني مرسوم يحدد طرق تطبيق هذا القانون (أبو القاسم سعد الله، 2015، ص274).

من خلال هذه المواد يمكن قراءة المشروع من ناحيتين:

- **من حيث الشكل:** نص مشروع حق المواطنة عبارة عن وثيقة تاريخية، وطبيعتها خطاب تاريخي على شكل أمرية، الذي أعلنت عنها اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني برئاسة الجنرال "**ديغول**" بتاريخ: 7 مارس1944م، أي خلال المرحلة الأخيرة من (ح ع 2)، يرتكز موضوعها على منح حق الوطنية الفرنسية لبعض الجزائريين، وكان في ظاهر المشروع هو حسن النية اتجاه أولئك الذين قدموا خدمات جليلة لفرنسا ولكن بعد التحليل الباطني للوثيقة نستنتج الأهداف الحقيقية من هذا المشروع الإغرائي (طاعة سعد، 2012، ص38).

- **من حيث المضمون:** كما أشرنا سابقا أن الجزائر خلال (ح ع 2) عاشت وضعا متدهورا مس مختلف الجوانب، حيث حرم الشعب الجزائري من ممارسة حياته السياسية وهضمت حقوقه الإنسانية، الأمر الذي أدى إلى انتشار الفقر وسيطرة الأوربيون على جل موارد البلاد. في ظل هذه الظروف أصدر "**فرحات عباس**" بيان الشعب الجزائري، واعتبر هذا تطورا ملحوظا في النشاط السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، ردت عليه الإدارة الفرنسية بممارسة سياستها المعتادة، الاعتقال والمتابعة ووقف نشاط قادة الحركة الوطنية السياسي، في المقابل أعلنت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني برئاسة الجنرال "**ديغول**" عن برنامجه الإصلاحي الذي تضمن سبعة بنود (محمد علي داهش، 2014، ص 78).

والشيء الملاحظ في هذه الأمرية أنها عبارة عن مشروع إغرائي وإحياء لمشروع (بلوم- فيوليت) الذي أجهض سنة 1938م، ذلك أن المطلع على نص المشروع يرى أن الوعود التي جاء بها "**ديغول**" هي عبارة عن إصلاحات مستمدة من هذا الأخير (جمال خرشي، 2009، ص432). ومن بين هذه الوعود هي:

- المنح الفوري من قبل اللجنة الفرنسية لبعض الجزائريين حق المواطنة دون التخلي عن الأحوال الشخصية.
- زيادة نسبة عدد الممثلين الجزائريين في المجالس المحلية.
- الاحتفاظ بعدد من الوظائف الإدارية لعدد من الجزائريين التي تتوفي فيهم الكفاءة.
- حق الجزائريين في الانتخابات في المجالس بدون تميز في أي دائرة انتخابية (أبو القاسم سعد الله، 2015، ص218).

والشيء الملاحظ كذلك في هذه المواد الإصلاحية فهي تهدف إلى تدعيم التواجد الاستعماري بالجزائر وتكريس الإدماج والاستيطان ولا المساواة بين المعمرين والجزائريين، فهو بذلك يخدم المعمرين من خلال منح حق التمثيل للجزائريين في الهيئة الثانية ولم يسمح لهم بالارتقاء إلى الهيئة الأولى، والجزائريون الذين وافقوا عليه وتحصلوا على الجنسية الفرنسية معظمهم من الخادمين للإدارة الفرنسية ومنهم حاملي الشهادات التعليمية وقدماء المحاربين (طاعة سعد، 2012، ص58).

يذكر "**يوسف بن خدة**"، أن هذه الأمرية تكفلت من الناحية النظرية نوعا من المساواة في الحقوق بين المسلمين والفرنسيين، بينما كانت في الواقع تكريسا للفوارق الصارخة بين الطائفتين، فهناك تمييز في المجالس المحلية لم يكن للمسلمين الجزائريين سوى 2/5 من المقاعد بينما الأوربيون يمثلون 9/10 من مجموع السكان (بن يوسف بن خدة، 2012، ص133).

إن مسألة منح الامتيازات لفئة دون أخرى من النخبة الجزائرية المسلمة، له أبعاد سياسية خطيرة تهدف من ورائها الإدارة الفرنسية إلى الحيلولة دون ممارستهم لأي نشاط وطني، الذي عرف مدا تصاعديا ولا سيما في الفترة الممتدة من 1943-1945م. كل هذا جعل من المشروع محل انتقادات وردود عديدة من جهات مختلفة.

### 2.3.المواقف المختلفة من مشروع المواطنة 7مارس1944م

تعددت المواقف وتنوعت من هذا المشروع والبداية مع موقف الحركة الوطنية الجزائرية.

#### 1.2.3.موقف الحركة الوطنية الجزائرية

كان مشروع حق المواطنة مخيبا لأمال وطموح الشعب الجزائري والسبب في ذلك أنه لم يأخذ بعين الاعتبار مقترحات ممثلي الحركة الوطنية، مما زاد من اتضاح نية فرنسا من بقاءها في الجزائر والسيطرة عليها، وبناء على ذلك رفض أغلبية قادة الحركة هذا المشروع (محمد شبوب، 2015/2014، ص188).

رفض تيار النخبة المشروع أو أي إصلاح فرنسي وأصبحت النخبة الجزائرية مقتنعة بمسألة الاستقلال وبناء الدولة الجزائرية لا يمكن أن يتحقق بإرادة فرنسا (أحمد توفيق المدني، 2010، ص343). كما يرون أن هذه الإصلاحات جاءت متأخرة وأن الجزائريين اليوم لم يعودوا يرغبون في الجنسية الفرنسية (مقلاتي عبد الله

2014، ص176). ففي هذا السياق صرح كل من "**فرحات عباس**" و"**عبد القادر سايح**" أن مبادرة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني المعلن عنها بواسطة الجنرال "**ديغول**" أن مشروعه عبارة عن إحياء لمشروع (بلوم – فيوليت)، وأكدوا لهم أن الأوضاع في الجزائر قد تغيرت وليست كما كانت سنة 1937م، وبالتالي الأمر يتعلق بأخذ الحقوق والقضاء على بطش المستعمر الفرنسي في الجزائر وذلك وفق مبدأين وهما:

- أن الناس يولدون ويعيشون أحرار وسواسية في الحقوق.
- كل شعب حر في تقرير مصيره (العربي الزبيري، 1999، ص39).

بالنسبة لجمعية علماء المسلمين هي الأخرى عبرت عن رفضها لهذا المشروع وجاء ذلك على لسان رئيسها "**البشير الإبراهيمي**" شهر جانفي1944م، وأكدوا كذلك أن هذا المشروع محاولة أخرى من أجل إحياء (مشروع– فيوليت) وقدم إلى اللجنة الفرنسية مذكرة عالج فيها ثلاث نقاط ففي مقدمة هذه المذكرة حرص العلماء على التأكيد على دور الجمعية وهو إصلاح التعليم والإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي، وركزوا على ضرورة الإسراع بإصلاح القضاء الإسلامي والمساجد والأوقاف والتعليم العربي (العربي الزبيري، 1999، ص39).

وجاء فيها أيضا أن تصريح الجنرال "**ديغول**" فيما يتعلق بالحفاظ على الأحوال الشخصية لا معنى لها لأنه تم إفراغها من محتواها الحقيقي، حيث لم تترك الإدارة الاستعمارية للقاضي المسلم الحرية التقاضي في مسائل المسلمين، وكما يرى "**البشير الإبراهيمي**" من ضرورة تشكيل هيئة يرجع إليها في اختيار القضاة وتعطي لهم سلطة مراقبة أحكامهم، أما الإعلام الرسمي عن منح المواطنة الفرنسية لبعض عشرات الآلاف من المسلمين الجزائريين دون الاستشارة المسبقة للشعب الجزائري، فهو يذكرهم بمشروع (بلوم– فيوليت) الذي كان عبارة عن إغراء دون تطبيقه. وبالتالي فإن الهدف الأساسي لفرنسا هو الإدماج وهو الشيء الذي يرفضه المسلمين بشدة، وتسهيلا للوصول إلى إصلاحات ناجحة جديدة عدد الشيخ "**الإبراهيمي**" بعضا منها وهي كالتالي:

- إنشاء المواطنة الجزائرية التي تستفيد منها مختلف عناصر سكان الجزائر دون تمييز عرقي أو ديني والتي تنشأ معها نفس الحقوق والواجبات.
- اعتبار اللغة عربية لغة رسمية.
- حرية التدين وحرية كل مجموعة دينية الإشراف على أوقافها ومؤسساتها.
- إخضاع الأحوال الشخصية الإسلامية لقضاء إسلامي محض (العربي الزبيري، 1999، ص42).

من جهته شدد حزب الشعب رفضه لأمرية 1944م وطالب المواطنين بمقاطعتها (عثمان سعدي، 2010، ص711)، وهذا ما ذهب إليه زعيم الحزب "مصالي الحاج" الذي قال عن تلك الإجراءات بأنها سطحية تجاوزها الزمن، وذكر بأن مطالب الشعب الجزائري تتمثل في الحصول على الاستقلال التام (محمد شبوب، 2015/2014، ص188)، وهذا ما جاء في رده للجنة بتاريخ السابع من جانفي1944م مشيرا في الوقت ذاته؛ أن تلك الإصلاحات مجرد صيغة استعمارية جديدة لمشروع (بلوم– فيوليت) الذي عارضه حزبه بكل قوة. وهذه الأسباب نوجزها في النقاط التالية:

- مشروع حق المواطنة يتعارض لطموحات الشعب الجزائري المسلم.
- المشروع غير عادل اقتصرت امتيازاته على فئة النخبة، لذلك فإنه منافي للأعراف الديمقراطية التي نادت بها الشعوب.
- يرى الإنسان الجزائري أن الديمقراطية تكمن في حرية الإنسان وحياة الشعوب في تقرير مصيرها.
- رغبة الجزائريين إلى إصلاحات تضمن له احترام دينه ولغته وحقوقه.
- رفض الشعب الجزائري الاستمرار تحت نظام استعماري الذي يمنع ثمانية ملايين عربي من تسيير بلادهم (صباح نوري، الهادي العبيدي، 2013، ص204).

ونفهم بأن "**مصالي الحاج**" رفض المشروع وناد بتحرير المسلمين الجزائريين في إطار دولة جزائرية مع برلمان جزائري ومواطنة جزائرية.

أما عن الأطراف الجزائرية التي أيدت إصلاحات 7 مارس 1944م فنذكر الشيوعيين الذين دعموا سياسة "**ديغول**" (عثمان سعد، 2010، ص716) معتبرين المشروع أنه قد منح حق المواطنة للجزائريين. وفي هذا السياق صرح "**عمار أوزغان**" أثناء مناقشات الندوة المركزية المنظمة من طرف الحزب الشيوعي الجزائري شهر ديسمبر 1944م؛ أن مصلحة الجزائر ليست في الانفصال عن فرنسا الجديدة ذلك أن الاستقلال أمر مستحيل ويخدم أجندات إمبريالية أجنبية أخرى، كما أكد الأمين العام للحزب عن رفضه لكل الشعارات الداعية للانفصال عن فرنسا (عباس حسين الجابري، 2016، ص33).

من الواضح أن جل المواقف السياسية للحركة الوطنية تجاه مشروع حق المواطنة، كانت رافضة لإصلاحات "**ديغول**" واعتبروها خطوة نحو الإدماج، وبالتالي فإنه لا يرضى الشعب الجزائري أن يندمج مع فرنسا بأي ثمن وأدرك أغلب قادة الحركة الوطنية حقيقة السياسة الفرنسية من وراء هذه المشاريع واعتبروها مشاريع إغرائية تهدف إلى إبعادهم عن المطالب الوطنية وإدماجهم بفرنسا، وهذا ما دفعهم إلى التكتل للدفاع عن مطالبهم وذلك بتأسيس حركة أحباب البيان والحرية في 4 مارس 1944م.

### 2.2.3.موقف الفرنسيين والمعمرين

#### 1.2.2.3.موقف الفرنسيين

رحبت لجنة فرنسا الحرة بمشروع حق المواطنة ورأت بأن الإصلاحات العملية التي تقوم بها فرنسا لتطوير الجزائر وتحسين المستوي المعيشي لسكانها (شبوب محمد، 2015/2014، ص190) ليس الجنة وحدها رحبت بالمشروع نجد أيضا الحزب الشيوعي الفرنسي الذي عبر عن دعمه لمشروع حق المواطنة وفي هذا الصدد كتبت صحيفة (La liberté)، وهي لسان الحزب الشيوعي بتاريخ: 20 جانفي1944م تقول: "**أن الجمهورية الفرنسية بما في ذلك الوطن الأم وأقاليمهم الواقعة فينما وراء البحار وحدة لا تقبل التجزئة، وإن الديمقراطية السياسية تعني منح صفة المواطنة لجميع السكان المتواجدين فوق الأرض الفرنسية**". ونفهم من هذه الكلمات أنها تلخص

موقف الحزب الشيوعي الفرنسي الداعم لتوجهات السياسية الاستعمارية الفرنسية (بن يوسف بن خدة، 2012، 134).

### 2.2.2.3.موقف المعمرين

رفض المستوطنون هذه الأمرية، ولم تلقى ترحيبا إلا بعضا منهم باعتبارها أمرا واقعا، على حد تعبير "**كاتر**" وذلك من أجل الأخذ بيد الجزائريين نحو التطور والرقي (أبو القاسم سعد الله، 1986، ص219). بينما عارض اغلبيتهم وبشدة هذا الأمر الذي أصدره "**ديغول**"، وحقدوا على (حركة أحباب البيان والحرية) التي تدعوا لإقامة دولة جزائرية (يحيى بوعزيز، ص100)، وعقدوا العزم على العمل في الخفاء على تحطيم الجميع وإيقاف كل عمل إصلاحي، على غرار منعوهم للجزائريين من المشاركة في الانتخابات البلدية التي قد أجريت في فرنسا وأجلت في الجزائر خشية انتصار القوات الشعبية (فرحات عباس،2005، ص114).

نتيجة لهذا ورغبة المعمرين والأوربيين بأن تكون الجزائر مسرحا لعدد من الاضطرابات والمشاغبات التي ستجبر "**ديغول**" على التراجع عن إصلاحاته، نسجت خيوط مؤامرة أحداث الأول والثامن ماي1945م، فبعد عدة أسابيع وقعت المجزرة في 8 ماي1945م، وهنا تسأل "**فرحات عباس**" عن سبب اختيار مدينة سطيف بالذات لتكون مسرحا لها وأجاب بنفسه عن السؤال؛ بأن مدينة سطيف كانت مهدا للبيان ولحركة أحباب البيان والحرية، فأراد الفرنسيون أن يفشلوا نشاط الحركة الوطنية والوقوف كحاجز أمام تطور نشاطها (يحيى بوعزيز، ص106).

**خاتمة**

في الأخير يمكن القول إن أمرية 07 مارس 1944م تعد مظهرا من مظاهر السياسة الجديدة التي اعتمدتها الإدارة الفرنسية في مواجهة نضال الشعب الجزائري ولا سيما الحركة الوطنية الجزائرية ضدها، وهذا تماشيا مع تبني الشعب الجزائر للمقاومة السياسية كخيار بديل للمقاومة الشعبية.

حيث اتسمت السياسة الفرنسية من خلال مشروعها هذا وباقي المشاريع المشار إليها سابقا بالطابع الإصلاحي الإغرائي والهدف منها وقف أو الحد من نشاط الحركة الوطنية الجزائرية، لكن شيء من هذا لم يحدث، بل العكس نجد أن محتوى مشروع المواطنة وظروف صدوره؛ كانت سببا في تغير مطالب بعض زعماء الحركة الوطنية الذين كانوا يناصرون مبدأ المساواة وعودتهم إلى دعم المطالب الوطنية بعدما اكتشفوا حقيقة ونوايا فرنسا مثل "**فرحات عباس**". وبالتالي أمكننا القول إن هذه الفترة عرفت تطورا في نشاط الحركة الوطنية على عكس السياسية الفرنسية التي تراجعت، من مظاهر ذلك تحرير بيان الشعب الجزائري المعبر عن وحدة مطالب الحركة الوطنية الجزائرية وشعبها.

فرنسا وكعادتها لم تبتعد كثيرا عن أسلوبها التقليدي في محاربتها لنشاط الحركة الوطنية الجزائرية وبعض قادتها القائم على الاعتقال والنفي والقتل والتعذيب والمصادرة...الخ. وفي هذا إشارة على عجزها المتواصل في القضاء على نضال الشعب الجزائري وخير دليل على ذلك هو تنازلها عن بعض المطالب السياسية لفائدة بعض

الجزائريين، كانت في الأمس القريب شبه مستحيلة، فبدل المواطنة الفرنسية أصبح الجزائري يطالب بالمواطنة الجزائرية، وعليه من الطبيعي أن ترفض هذه الإصلاحات من طرف قادة الحركة والمجتمع الجزائري.

لقد شكل هذا الرفض مظهرا من مظاهر تطور الوعي السياسي لدى الحركة الوطنية وتعبيرا على مدى عمق تجربتها، فكان الرد على ذلك هو تشكيل حركة أحباب البيان والحرية من طرف الحركة الوطنية الجزائرية، دفع الجزائريون ثمنه غاليا نتيجة رد فعل السلطات الفرنسية على موقف المجتمع وقادته الوطنيين بارتكابها مجازر الثامن من ماي 1945م في حقهم. هذه المجازر التي جعلت من قداة الحركة الوطنية الجزائرية ولفيفها أكثر قناعة بأن الجزائر التي أخذت بالقوة لا تسترد إلا بالقوة.

**قائمة المصادر والمراجع**

**المراجع العربية:**


1. بن إبراهيم بن العقون عبد الرحمن، (2008)، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936-1945م**، ط02، ج02، منشورات السائحي، الجزائر.
2. بوداود عمر، (2007)، من **حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني** – مذكرات مناضل، دار القصبة للنشر، الجزائر.
3. بوعزيز يحيى، (ب.ت)، **الايديولوجية السياسية للحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
4. بوعزيز يحيى بوعزيز، (1993)، **سياسة التسلط الاستعماري في الجزائر 1830-1954م**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر.
5. بوعزيز يحيى، (د.ت)، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912-1948**، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، طخ، دار البصائر، الجزائر.
6. الجابري عباس حسين، (2016)، "**إجراءات حوكمة فرنسا في الجزائر وموقف الأحزاب منها 1943-1944**"، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 11، العدد 01، العراق.
7. بن يوسف بن خدة، (2012)، **جذور أول نوفمبر 1954**، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، الجزائر.
8. خرشي جمال، (2009)، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962**، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر.
9. الخطيب أحمد، (1985)، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحي في الجزائر**، ط01، المرجع المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
10. داهش محمد علي، (2014)، **المغرب العربي المعاصر الاستمرارية والتغيير**، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت.
11. الزبيري محمد العربي، (2014)، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01، منشورات اتحاد الكتاب العرب.
12. سعداوي مصطفى، (2009)، **المنظمة الخاصة ودورها في الاعداد لثورة أول نوفمبر**، متيجة للطباعة، الجزائر.
13. سعدي عثمان، (2010)، **الجزائر في التاريخ**، ط 3، دار الأمة، الجزائر.
14. شبوب محمد، (2015/2014)، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939-1945 دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران1.
15. طاعة سعد، (2012)، **دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956**، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر.
16. العبيدي صباح نوري، الهادي، (2013)، **الجزائر خلال سنوات الحرب العالمية الثانية 1939-1945**، أطروحة لنيل متطلبات الدكتوراه في فلسفة التاريخ الحديث، فسم التاريخ، كلية التربية بن رشد – جامعة بغداد.

17. العقاد صلاح، (1993)، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر-الجزائر-تونس-المغرب الأقصى**، ط06، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.
18. بن العقون عبد الرحمن، (1984)، **الكفاح القومي السياسي 1920-1936م**، ج01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
19. العلوي محمد الطيب، (1985)، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954م، ط01، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر.
20. فرحات عباس: (2007)، **الشاب الجزائري**، تر: أحمد منصور، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر.
21. فرحات عباس، (2005)، **ليل الاستعمار**، تر: أبو بكر رحال، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر.
22. أبو القاسم سعد الله، (2015)، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر.
23. أبو القاسم سعد الله، (1992)، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ط04، ج03، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان.
24. أبو القاسم سعد الله، (1986)، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ط03، ج03، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
25. المدني أحمد توفيق، (2010)، **حياة كفاح**، ج 2، مج 2، (طخ)، عالم المعرفة، الجزائر.
26. مقلاتي عبد الله، (2014)، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية.

**المراجع بالفرنسية:**

1. Benjamin STORA, (s.d), **ils venaient d'Algérie, l'immigration algérienne en France 1912- 1992**, Enquêtes fayard, paris.
2. Claude COLLOT, jean ROBERT HENRY, (1981), **le mouvement national algérien textes 1912-1954**, 2e Edition, Office des publications Universitaires, Hydra-Alger.